اليمن: إيران انتقلت من التمويل والتسليح إلى تخطيط وإدارة العمليات

«الطاقة» السعودية: حريق محدود إثر استهداف خط أنابيب شرق ـ غرب بالمدينة المنورة دون تأثر العمليات التشغيلية

قبائل يمنية تُثمن دعم السعودية وتُدين استخدام إيران الأراضي الخاضعة لميليشيا الحوثي لاستهدافها

عواصم ـ وكالات: أعلن مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودية أن خط أنابيب شرق ـ غرب في منطقة المدينة المنورة تعرض أمس للاستهداف، ونتج عنه نشوب حريق محدود تمكنت فرق الطوارئ من إخماده دون وقوع أي إصابات أو وفيات، ودون تأثر العمليات التشغيلية للخط.

وأوضح المصدر، بحسب بيان نشرته وكالة الانباء السعودية (واس)، أن فرق الطوارئ والفرق الفنية المختصة باشرت أعمالها فور وقوع الاستهداف، واتخذت الإجراءات اللازمة لتأمين الموقع والتحقق من سلامته، وفق إجراءات السلامة وخطط الطوارئ المعتمدة.

وقبل ذلك، صرح المتحدث الرسمي باسم قوات «تحالف دعم الشرعية في اليمن» اللواء الركن تركي المالكي أمس بأنه تم تدمير منصة لإطلاق الصواريخ الباليستية في صنعاء، استخدمتها الميليشيا الحوثية الإرهابية في محاولة الاعتداء على المنطقة الشرقية، فيما أصدر الدفاع المدني السعودي تنبيها بـ «زوال الخطر عن مدينة الرياض» وذلك بعد دقائق من «إطلاق إنذار من المنصة الوطنية للإنذار المبكر في حالات الطوارئ» في مدينة الرياض للتحذير من خطر، داعيا إلى الاستمرار في اتباع تعليماته وتجنب التجمهر والتصوير نهائيا.

إلى ذلك، أعرب مجلس وزراء الداخلية العرب أمس عن إدانته الشديدة للاعتداءات الحوثية على أراضي المملكة العربية السعودية.

وذكرت الأمانة العامة للمجلس، في بيان لها، أنها تتابع باهتمام بالغ الممارسات العدائية المستمرة التي تنتهجها الميليشيات الحوثية الإرهابية تجاه المملكة العربية السعودية وما أقدمت عليه مؤخرا من محاولات الاستهداف للأعيان المدنية والاقتصادية في السعودية.

وشدد البيان على أن الأمانة تدين بكل حزم «هذه الاعتداءات الإرهابية الجبانة» التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والإنساني واستمرار هذه الميليشيات في سلوكها العدواني ونهجها الإجرامي الذي دأبت عليه في الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكدت تضامن مجلس وزراء الداخلية العرب الكامل ووقوفه إلى جانب المملكة في الاجراءات التي تتخذها للحفاظ على مقدراتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها.

وفي اليمن، دانت الحكومة أمس البيان الذي اصدرته وزارة الخارجية الإيرانية بشأن اليمن واعتبرت ما ورد فيه «ادعاءات مضللة وتدخلا سافرا في الشؤون اليمنية ومحاولة مكشوفة لتوفير غطاء سياسي وإعلامي لميليشيا الحوثي».

وقالت وزارة الخارجية اليمنية، في بيان، ان «البيان الإيراني يكشف مدى تبني طهران العلني لرواية ميليشيا الحوثي وتبريرها لممارساتها بالتوازي مع ما كشفته الأجهزة اليمنية المختصة عن انتقال التدخل الإيراني من التمويل والتسليح والتدريب إلى المشاركة المباشرة في التخطيط للعمليات وإدارتها».

وشددت على ان «هذا التلازم بين الإسناد العسكري والتغطية الديبلوماسية يمثل دليلا إضافيا على طبيعة الدور الإيراني في تقويض الدولة اليمنية وتهديد أمن المنطقة وممراتها المائية» وذلك «عبر تمويل جماعات مارقة تنازع الحكومات الوطنية في سلطاتها الحصرية المتعلقة باحتكار القوة وقرار الحرب والسلم».

في غضون ذلك، جددت قبائل مراد والعبدية بمحافظة مأرب دعمها لمعركة «فجر اليمن».

وأعلنت القبائل، في بيان صادر عن احتشاد قبلي أوردته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، النفير الوطني لمساندة القوات المسلحة والمقاومة الشعبية في جبهات القتال، وقدمت عروضا عسكرية رمزية عكست مستوى جاهزيتها واستعدادها للإسهام في معركة استعادة الدولة.

وثمنت القبائل، في بيانها، دعم المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس وزراء السعودي، لليمن وشرعيته الدستورية ومؤسساته، كما أدانت استمرار الهجمات التي تشنها ميليشيات الحوثي الإرهابية، المدعومة من النظام الإيراني، على المملكة وأعيانها المدنية والصناعية والمقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

وأكد البيان رفض قبائل مراد والعبدية استخدام إيران الأراضي اليمنية الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي التابعة لها منصة لاستهداف المملكة العربية السعودية، وتهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وأمن الطاقة العالمي وسلاسل الإمداد الدولية، معلنا تضامن القبائل مع المملكة وحقها في الدفاع عن أمنها وسيادتها.

وأدان البيان الحصار الذي تفرضه ميليشيات الحوثي الإرهابية على مدينة تعز، التي يقطنها نحو مليوني مواطن، وما يترتب عليه من منع دخول الغذاء والدواء والمياه والوقود والاحتياجات الإنسانية الضرورية، إلى جانب القصف الممنهج والمتعمد للأحياء السكنية والقرى.

أنباء مصرية

السيسي يؤكد ضرورة المضي قدماً في تحقيق مستهدفات الإصلاح الاقتصادي


الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء د.مصطفى مدبولي ووزير المالية أحمد كجوك

القاهرة ـ خديجة حمودة

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي ضرورة المضي قدما في تحقيق مستهدفات الإصلاح الاقتصادي، مع استمرار استهداف جداول زمنية دقيقة ومؤشرات واضحة لقياس الأداء الحكومي في تنفيذ مخرجات وتوصيات الخطط الوطنية التنموية.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس مع رئيس مجلس الوزراء د. مصطفى مدبولي، ووزير المالية أحمد كجوك.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي بأن الاجتماع شهد استعراضا لأبرز مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي، وجهود مواجهة التحديات الجيوسياسية، حيث أوضح وزير المالية أن السياسات المالية للحكومة المصرية تستهدف بالأساس تحفيز النمو الاقتصادي، وخفض معدلات الدين، بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، مع العمل على جذب المزيد من الاستثمارات من خلال التسهيلات الضريبية والعقارية والجمركية، مشيرا إلى أنه يتم العمل على تنويع أدوات التمويل والتوسع في الحلول التمويلية المبتكرة بهدف توفير بيئة أكثر جذبا للاستثمار الخاص، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وأشار المتحدث الرسمي السفير محمد الشناوي إلى أن الرئيس السيسي تابع خلال الاجتماع الموقف التنفيذي لمبادرات التمويل ذات العائد المنخفض للشركات والمنشآت من القطاع الخاص وتقييمها والتي تهدف إلى دعم دور القطاع الخاص في عدد من القطاعات بما يساعد على تحقيق مستهدفات الدولة في مجالي الاستثمار والتشغيل. وأشار وزير المالية في هذا الإطار إلى أن الحكومة تستهدف جذب عدد أكبر من المستثمرين المهتمين بالاستثمار في السندات طويلة الأجل، مشيرا الى ان مبادلة جزء من الديون بالاستثمارات والأصول الجيدة تسهم في تخفيف الأعباء التمويلية، وتوجيه الموارد إلى أولويات التنمية.

وشدد الرئيس السيسي في هذا السياق على أهمية تنويع مصادر وأدوات التمويل، وإتاحة خيارات أوسع وأكثر مرونة، بما يساعد على جذب شرائح جديدة من المستثمرين.

وأوضح المتحدث الرسمي أنه تم خلال الاجتماع أيضا استعراض نتائج دراسة توجيه جزء من فوائض وأموال جهات الدولة لاستثمارها بالأوراق المالية الحكومية، حيث أشار أحمد كجوك إلى أن هذا التوجه يساهم بشكل مباشر في تقليص حاجة الموازنة العامة إلى الاقتراض المحلي والخارجي وكذلك يخفف ويخفض من الاعتماد الكلي على أدوات الدين مرتفعة التكلفة من الأسواق الخارجية.

وزراء خارجية «G7» يحثون واشنطن على الامتناع عن «أي تصعيد عسكري في هذه المرحلة»

ترامب يستبعد تجدد الحرب مع إيران ويكشف عن 38 هدفاً محتملاً

عواصم ـ وكالات: استبعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجدد القتال مع إيران، في تصريحات أدلى بها لشبكة «سي إن إن»، قبيل اجتماعه أمس مع الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري. وقال ترامب للشبكة الاميركية إن استئناف الحرب «غير مرجح إلى حد كبير»، غير أنه استطرد قائلا «سأفعل ذلك إن اقتضت الضرورة، لكننا وجهنا إليهم ضربات قاسية للغاية»، مشددا على أن أي قرار باستئناف العمليات العسكرية «يعتمد على ما إن كانوا سيوقعون اتفاقا جيدا أم لا». ورغم استبعاده تجدد المواجهة العسكرية أكد ترامب أن القوات الأميركية المنتشرة في المنطقة لاتزال على أهبة الاستعداد، لافتا إلى وجود ثلاث حاملات طائرات مجهزة بالكامل وقادرة على تنفيذ العمليات العسكرية إذا صدر الأمر بذلك.

وكشف الرئيس الأميركي أن الولايات المتحدة أدرجت 38 جسرا ومحطات لتوليد الطاقة ضمن أهدافها المحتملة داخل إيران، مشيرا إلى إمكانية تدمير الجسور خلال ساعة واحدة في حال استئناف العمليات.

ورغم ذلك، أعرب ترامب عن عدم رغبته في استهداف البنية التحتية الإيرانية، موضحا أن إعادة بناء المنشآت والجسور المدمرة قد تستغرق سنوات طويلة، مؤكدا في الوقت نفسه ان الخيار العسكري سيظل قائما إذا اقتضت الضرورة. وجدد انتقاد الاتفاق النووي الذي أبرم في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، معتبرا أنه كان وسيلة تتيح لطهران الحصول على سلاح نووي.

وأشار أيضا إلى أن الضغوط الاقتصادية على إيران ستجبر قادتها على القبول بشروط واشنطن. وقال «إنها دولة فاشلة. ظهر ذلك مؤخرا ورأيتم هذا العام أن نسبة التضخم بلغت 301 ٪.. إنهم يتداعون ماليا. ضربناهم عسكريا ويمكننا القضاء عليهم تماما». وإذ أكد أنها «انتصرت في حربي إيران وڤنزويلا»، قال الرئيس الأميركي الحرب مع طهران «أنقذت الشرق الأوسط وإسرائيل».

في المقابل، قال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إن المرشد العلي مجتبى خامنئي أصدر توجيهات بشأن إنهاء حالة اللاسلم واللاحرب. وأضاف «نسعى للحوار والتفاوض والمنطق يقضي بألا ندخل في حرب إذا كان بإمكاننا انتزاع حقوقنا بالحوار».

بموازاة ذلك، هيمن ملف إيران، إلى جانب الحرب الأوكرانية، على اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة السبع (G7) في باريس أمس والذي يستمر يومين ويحضره ممثلو دول أخرى، وسط تقارير عن مساع سيقومون بها لحث واشنطن على تجنب تصعيد جديد مع إيران وضمان تسوية منصفة لأوكرانيا.

وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية أن الشرق الأوسط سيكون ملفا محوريا في المحادثات، مع التركيز بشكل خاص على الأمن البحري وهرمز وقضايا الطاقة.

من جانبه، حذر وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو قبيل حضوره الاجتماع، من عدم إحراز «أي تقدم» في المحادثات مع إيران، معتبراً أن مطالب طهران «ليست غير مقبولة فحسب، بل إن بعضها سخيف ومثير للاستهجان وغير واقعي إطلاقا».

وقال وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول «بالتأكيد لا يمكننا تحمل أي تصعيد عسكري في هذه المرحلة»، مضيفا أن محادثات مجموعة السبع «ستركز على تحديد سبل ضمان تجنبه بالفعل».


الرئيس الأميركي دونالد ترامب في قاعدة أندروز المشتركة بولاية ماريلاند (أ.ف.ب)

أنباء سورية

الشيباني: الاتفاق العسكري مع السعودية يركز على إعادة بناء الجيش

سورية والأردن يوقّعان 11 اتفاقية ومذكرة تفاهم

عواصم ـ وكالات: انعقد في دمشق أمس، الاجتماع الموسع للدورة الثالثة لمجلس التنسيق الأعلى السوري ـ الأردني، برئاسة وزير الخارجية أسعد الشيباني، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، وبمشاركة الوفود الوزارية والفنية من الجانبين.

وقالت وكالة الانباء السورية «سانا» ان الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون المشترك، وتطوير العلاقات الثنائية بين سورية والأردن وتوسيع مجالات التنسيق في مختلف المجالات.

وشهد الاجتماع مراسم توقيع 11 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبروتوكول.

وفي مؤتمر صحافي مشترك في ختام أعمال الدورة، قال الشيباني إن «العلاقات السورية الأردنية في أفضل أحوالها منذ عقود، والجانب الأردني أبدى تفهما وانفتاحا لمعالجة ما حدث في درعا بشكل سريع وحاسم».

وأعلن «تشكيل لجنة أمنية وفنية مشتركة لتقصي الحقائق والوقوف على ملابسات ما جرى بدرعا، والعمل جار على جبر الضرر وتعويض الضحايا الأبرياء الذين سقطوا نتيجة الاستهداف في درعا».

وتطرق الوزير السوري إلى الاتفاقية العسكرية مع المملكة العربية السعودية، مؤكدا انها تركز على إعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية، وأنه لا اتفاق مع اليمن على الانتشار فيه.

وقال «ندعم الحكومة الشرعية في اليمن ونتمنى أن يستعيد استقراره، كما ندين تهديدات ميليشيا الحوثي ضد السعودية، ونؤكد وقوفنا إلى جانب المملكة لمواجهة هذه التحديات».

وأكد أن «سورية لا تنشر أي قوات في اليمن ولا توجد خطة قريبة بهذا الشأن، وأي خطة عسكرية سورية خارج الحدود ستعلن بشكل واضح ولن يتم تنفيذها في الخفاء».

وأعلن الشيباني «توقيع 11 وثيقة تنوعت بين مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية وبروتوكولات». وقال انها تشمل «مذكرة الربط السككي التي تمهد الطريق للممر الإقليمي الواصل بين السعودية والأردن وسورية وصولا إلى تركيا، إضافة إلى مذكرة الاستطار في حوض نهر اليرموك، وبروتوكول الأمن الغذائي والتموين، ومذكرتي الاستثمار والطيران المدني، والبرنامج التنفيذي للمنح والتبادل العلمي».

من جهته، قال الصفدي إن «العلاقات السورية ـ الأردنية أقوى من أي تحد، وبالروابط التي تجمعنا قادرون على مواجهة جميع التحديات». وشدد على أن «العلاقات الثنائية متجذرة في وجدان كل سوري وأردني، وسنبقى إلى جانب سورية، وعونا لها في مواجهة التحديات وإعادة بناء الوطن».

وقال «نأسف لسقوط الضحايا المدنيين الذين قضوا في حادثة درعا ونقدم خالص العزاء لأهاليهم، والدم السوري غال كما هو الدم الأردني، واللجنة الأمنية اجتمعت واتفقت على تحديد آليات عمل للتنسيق في مكافحة الإرهاب».

وجدد الصفدي «التأكيد على رفضنا للانتهاكات الإسرائيلية في سورية، وندعو العالم إلى التحرك لوقفها لعدم انجرار المنطقة لما هو أسوأ».



وزيرا الخارجية السوري أسعد الشيباني والأردني أيمن الصفدي خلال اجتماع مجلس التنسيق الأعلى

أنباء لبنانية

عون: حماية المدنيين أولوية.. وسلام: تجنّب جرّ لبنان إلى حرب جديدة

بيروت ـ منصور شعبان

أكد رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، أن «حماية المدنيين وتأمين حاجاتهم الأساسية يشكلان أولوية، لاسيما في الجنوب»، مشددا على «ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية، وتوفير الظروف التي تتيح للأهالي العودة بأمان إلى قراهم ومنازلهم واستعادة حياتهم الطبيعية». كما أكد الرئيس عون أمام رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في لبنان Agnès Dhur ومنسق الأنشطة الإنسانية في البعثة شوقي أمين الدين، «أهمية استمرار حضور المنظمات الإنسانية الدولية ودعمها للبنان خلال المرحلة المقبلة، وضرورة مواكبة الحاجات الإنسانية المتزايدة ببرامج مستدامة تسهم في دعم المجتمعات المحلية وتعزيز مقومات صمودها».

وفي عين التينة أحال نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب الجواب عن سؤال يتعلق بطلب الإدارة الأميركية من القنصل العام اللبناني في ديترويت إبراهيم شرارة مغادرة البلاد، بعد اجتماع هيئة مكتب المجلس، إلى وزارة الخارجية اللبنانية أن «تعطي الجواب الصحيح». وقال: «لا أعرف إذا كان هذا الأمر «فشة خلق» بعد نتائج الانتخابات في أميركا أم لا، نحن لا نتدخل بشؤون الدول الأخرى».

وحول الدعوة إلى الحوار، نقل بوصعب عن الرئيس بري اقتراحه، أن يكون هناك حوارات جانبية يعني ليس بين فريقين فقط انما بين كل فريقين فيه اختلافات بين بعضهم البعض.

وأضاف أن بري أكد أننا أمام متغيرات عديدة، من بينها نتائج الانتخابات الأميركية والتغيير الحكومي في إسرائيل، معربا عن أمله في توحيد الجهود والمواقف اللبنانية، ووضع مصلحة لبنان أولا رغم الخلافات الداخلية.

في هذه الأثناء، أعطى رئيس مجلس الوزراء د.نواف سلام الأولوية في متابعاته لأمن بيروت لذا ترأس الاجتماع الوزاري الدوري في السراي الحكومية، مؤكدا أن «الأولوية في هذه المرحلة هي حماية لبنان والحفاظ على أمنه واستقراره، وتجنب جره إلى أي حرب جديدة» ولفت إلى ضرورة استدامة الإجراءات التي اتخذت أخيرا لتعزيز الأمن في بيروت الكبرى.

بدوره، افتتح البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي أعمال مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك، مؤكدا التمسك برسالة لبنان، وصون العيش المشترك، وبناء دولة العدالة والقانون والمؤسسات، وحماية الحريات والكرامة الإنسانية. ولفت السفير البابوي المونسينيور باولو بورجيا ممثلا البابا لاون الرابع عشر مبادرات البابا التعليمية للبنانيين من ذوي الدخل المحدود، وتطرق إلى النداء الذي أطلقه رؤساء بلديات رميش ودبل وعين إبل وعلما الشعب والقوزح طالبين المساعدة «كي لا يكون الصمود مجرد انتظار للمجهول بل خيارا للحياة قائما على الأمن والكرامة والعمل والرجاء». وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، دعا إلى اعتماد مواقف جديدة تقوم على رفض منطق العنف والانتقام وتجاوز الانقسامات وفتح صفحة المصالحة والسلام، معتبرا أن نتائج طريق العداء والحرب باتت واضحة، وأن الوقت حان لتغيير الاتجاه وتربية القلوب والعقول على السلام.


الرئيس جوزف عون مستقبلا وفد الصليب الأحمر